شكل دولة إندونيسيا ونظامها الدستوري:
دراسة فقهية تحليلية

إعداد

محمد ذكر الله فاز

خطة بحث مقدمة لنيل درجة الماجستير في معارف الوحي والتراث
(الفقه وأصول الفقه)

كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

يناير ٢٠٢٠م

ملخّص البحث

إندونيسيا من الدول التي فيها المسلمون أغلبية، بل فيها أكبر عدد منهم في العالم، ولكنها؛ ليست دولة إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية؛ فدستورها (Pancasila) أصبحت أيديولوجية الشعب الإندونيسي، وموجّه العيش للأمة والدولة، وقد ظهرت منذ بداية عصر الإصلاح حركات إسلامية ناضلت لإضفاء الرسمية على تطبيق الشريعة الإسلامية في الدولة، وهنا يعرض السؤال: هل يمكن استبدال الشريعة الإسلامية بالدستور الوضعي الحالي أو تعديله؟ وما المقدَّم منهما في حالة وقع التعارض بين الحفاظ على الوحدة الوطنية بمراعاة معظم الأحكام الشرعية، وبين إقامة دين الله؟ وهل يُفضي الخلاف إلى إيقاع الدولة في هاوية الانفصال والحرب الداخلية؟ ومن ثم؛ يهدف البحث إلى الإجابة عن هذه الأسئلة، وإبراز مفهوم نظام الحكم الإسلامي ومبادئها العامة، وتطبيقه في إندونيسيا الحديثة، وقد توسّل الباحث المنهجين الاستقرائي والتحليلي لدراسة مفهوم جمهورية إندونيسيا ونشأتها، ومناقشة تبديل دستورها أو الحفاظ عليه، علمًا أن البحث محدد في استقصاء شكل الدولة ومناقشة نوع دستورها، من دون الاستغراق في مبحث أيديولوجية الدولة، مع فحص حالة تطبيق الشريعة الإسلامية لدى الحركات الإسلامية فقط من دون الحركات الوطنية، وقد توصّل الباحث إلى عدة نتائج منها أن إندونيسيا ليست دولة كافرة توجب التغيير والتبديل، واستبدال دستورها بالشريعة الإسلامية كليًا في الوقت الحالي تترتب عليه مفسدة أعظم، وأن جمهورية إندونيسيا بدستورها الحالي تدخل في مفهوم دار الإسلام؛ لوجود ضمان الأمن على النفس والمال والعرض، والتمكن من ممارسة الشعائر الدينية للمسلمين.

ABSTRACT

Though Indonesia is one of the most populous Muslim countries in the world, it is not an Islamic state that views life in a state under Islamic law as a necessity. The constitution of Indonesia is Pancasila which serves as an ideology and a life guidance for Indonesian people in the public life. From the dawn of the era of reform until now, there have been some Islamic movements in Indonesia struggling to formalize the application of Islamic law in the context of the state. Is it acceptable to replace the constitution of the Republic of Indonesia by a constitution entirely based on Islamic law - which automatically transforms Indonesia to be an Islamic state? And what shall be prioritised when the preservation of national unity is imbued with Islamic legal provisions and they in turn contradicts the establishment of the whole Islamic law which potentially leads the state into the abyss of violent secession and/or civil war?. This research aims to find the answer by employing the inductive and analytical method which involves gathering and analysing materials relevant to the research; stemming from the concept of the Republic of Indonesia and its origins, to an in-depth discussion on the issue of abandoning Pancasila or staying on it. This research is specific in investigating the form of the state of Indonesia and its discussions, and the rhythm of examining the status of the application of Islamic law only on Islamic movements and not other national movements. The researcher has reached several results; that Indonesia is not a *Dār al-Kufr* that requires change and replacement and replacing Pancasila with a constitution and a set of laws based entirely on Islamic law at the present time would entail a greater *mafāsid*. Additionally, the Republic of Indonesia can also be regarded as a manifestation of the concept of *Dār al-Islām*; since there is a guarantee of security on life, wealth and dignity and freedom to practice the religious rites of Muslim.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this dissertation and that in my opinion; it conforms to acceptable standars of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Uṣūl al Fiqh).

……
Muntaha Artalim Zaim
Supervisor

……
Abdulhamid Mohamed Ali
Co-Supervisor

I certify that I have read this dissertation and that in my opinion; it conforms to acceptable standars of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Uṣūl al Fiqh).

……
Ahmad bin Muhammad Husni
Examiner

This dissertation was submitted to the Departement of Fiqh and Uṣūl al Fiqh and is accepted as a fulfilment of the requeirement for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Uṣūl al Fiqh).

……
Miszairi Sitiris
Head, Departement of Fiqh and Uṣūl al Fiqh

This dissertation was submitted to the Kulliyyah of of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences and is accepted as a fulfilment of the requeirement for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Uṣūl al Fiqh).

……
Shukran Abd. Rahman
Dean, Kulliyyah of Islamic Revealed and Human Sciences

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Muhammad Dzikrullah Faza

Signature: ……..……..…… Date: …...…….

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢٠م محفوظة لـ: محمد ذكر الله فاز

شكل دولة إندونيسيا ونظامها الدستوري: دراسة فقهية تحليلية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: محمد ذكر الله فاز

التوقيع: ..... التاريخ: .....

إلى من جرع الكأس فارغًا ليسقيني قطرة حب، وحصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم:

والدي العزيز مصلح بن خضاري

وإلى من أرضعتني الحب والحنان، ومن كان دعائها سر نجاحي: والدتي الحبيبة حميدة بنت سوهادي

وإلى أخي وإخوتي وأسرتي جميعًا

ثم إلى كل من علمني حرفًا أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد!

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولًا وآخرًا.

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدّوا لي يد المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم أستاذي المشرف على الرسالة فضيلة **الأستاذ الدكتور منتهى أرتاليم زعيم** الذي لم يدّخر جهدًا في مساعدتي، فقد فتح لي بابه، كما هي عادته مع كل طلبة العلم، وكان يحثّني على البحث، ويرغّبني فيه، ويقوّي عزيمتي عليه، والشكر موصول إلى **الأستاذ الدكتور عبد الحميد زرؤوم** بوصفه المشرف الثاني على هذا البحث، فلهما من الله الأجر ومني كل تقدير حفظهما الله من كل مكروه ومتّعهما بالصحة والعافية ونفع بعلومهما.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا بكافة دوائرها ومؤسساتها. وأخيرًا، أشكر جميع إخوتي وأصدقائي الذين لم يدخروا جهدًا في مدّي بالمعلومات والبيانات.

فهرس محتويات البحث

ملخّص البحث ..... ب

ملخّص البحث بالإنجليزية ..... ج

صفحة القبول..... د

صفحة التصريح ..... هـ

الإقراق بحقوق الطبع..... و

إهداء ..... ز

الشكر والتقدير ..... ح

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام ١

المقدمة ١

مشكلة البحث..... ٣

أسئلة البحث ٤

أهداف البحث..... ٥

أهمية البحث ٥

حدود البحث..... ٥

منهج البحث ٦

الدراسات السابقة ٦

الفصل الثاني: جمهورية إندونيسيا: عمودها ونشأتها ونظامها الدستوري ١٥

المبحث الأول: أسس جمهورية إندونيسيا..... ١٥

المبحث الثاني: نبذة موجزة عن تاريخ تأسيس جمهورية إندونيسيا ومفهومها ١٨

المبحث الثالث: البانتشاسيلا دستور وفلسفة وأيديولوجية لإندونيسيا..... ٣٣

الفصل الثالث: نظام الحكم الإسلامي في واقع إندونيسيا ٣٧
المبحث الأول: الدولة الإسلامية.....٣٧
المطلب الأول: تعريف الدولة وأركانها.....٣٧
المطلب الثاني: نشأة الدولة الإسلامية ٣٨
المطلب الثالث: حكم نصب الإمام.....٤٨
المطلب الرابع: حكم إقامة الدولة ٥٥
المبحث الثاني: نظام الحكم الإسلامي ٥٦
المطلب الأول: تعريف نظام الحكم الإسلامي ٥٧
المطلب الثاني: مبادئ نظام الحكم الإسلامي وتطبيقها في جمهورية إندونيسيا..٥٩

الفصل الرابع: جمهورية إندونيسيا الحالية من منظور الفقه الإسلامي..... ٨٨
المبحث الأول: المطالبون بإقامة الدولة الإسلامية ٨٨
المبحث الثاني: الموافقون على الإبقاء على الشكل الحالي لجمهورية إندونيسيا.....١٠٣
المبحث الثالث: المناقشة.....١١٠
المبحث الرابع: الحلول الشرعية ١٢١

الخاتمة.....١٢٤
أولًا: نتائج البحث.....١٢٤
ثانيًا: التوصيات ١٢٧

قائمة المصادر والمراجع.....١٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، أحكم الحاكمين، منزل الشريعة والدين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، من نزل عليه الدين رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه الطاهرين الطيبين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

إذا نظرنا إلى الحقائق التاريخية لنشأة جمهورية إندونيسيا، وجدنا أن لمحاولات الحركات الإسلامية إدراج الشريعة الإسلامية في مؤسسات الدولة صلات بالصراع الأيديولوجي بين المسلمين في إندونيسيا حول كون الإسلام أساس الدولة أو كحلّ وسط في ميثاق جاكرتا. ووقع النضال الأيديولوجي السياسي الإسلامي منذ الصحوة الوطنية لتحقق استقلال إندونيسيا، التي تعدُّ الأولى في الفترة ١٩٢٠م–١٩٣٠م من حلال الجدل بين القوميين مقابل علماء الدين فيما يتعلق بالإسلام كأساس للدولة الإندونيسية المرغوبة[1]. والأكثر دراماتيكية الفشل في إدخال مسودة ميثاق جاكرتا إلى أساس الدولة في ديباجة UUD ١٩٤٥م وجسدها، وفي جلسة اللجنة التحضيرية لاستقلال إندونيسيا (PPKI) ١٨ أغسطس ١٩٤٥م بعد يوم من استقلال إندونيسيا عن طريق حذف سبع كلمات: "مع وجوب تنفيذ الشريعة الإسلامية وتطبيقها على معتقديها"، بما في ذلك حذف شرط ضرورة كون رئيس الدولة مسلما في جسد الدستور ١٩٤٥[2]، والأحداث المأساوية والفشل اللاحق من المسلمين تمثّل في فشل اتخاذ الإسلام دستورًا لجمهورية إندونيسيا في دورة

[1] See Abdul Qadir Djaelani, *Perjuangan Ideologi Islam di Indonesia* (Jakarta: Pedoman Ilmu Jaya, 1996).

[2] See Endang Syaifudddin Anshari, *Piagam Jakarta 22 Juni 1945* (Jakarta: Rajawali, 1986); and Ahmad Syafii Maarif, *Islam dan Masalah Kenegaraan* (Jakarta: LP3ES, 1996).

كلاهما ناقشا بعمق نضال الجماعات الإسلامية في قضية ميثاق جاكرتا، بالإضافة إلى قضية الجمعية التأسيسية، التي أنهت بفشل الجماعات الإسلامية.

الجمعية التأسيسية عام ١٩٥٦م-١٩٥٩م، التي انتهت بالمرسوم الرئاسي الصادر في ٥ يوليو ١٩٥٩م[٣].

في الأيام الأولى من ولادة النظام الجديد جنبا إلى جنب مع جهود الجماعة الإسلامية لإعادة تأهيل مجلس شورى مسلمي إندونيسيا (Masjumi) تبرز أيضا مبادرة لإحياء ميثاق جاكرتا، لكن هذه الجهود باءت بالفشل[٤]. وأحذت المبادرة لإحياء ميثاق جاكرتا والمحاولات التي تحمل مضمون الأيديولوجية السياسية الإسلامية تتقلص بشكل متزايد، حتى وصلت إلى أدنى نقطة بعد الانتخابات عام ١٩٧١م. وكذلك بعد عصر اندماج الأحزاب السياسية في عام ١٩٧١م والتي أسفرت عن ثلاث قوى سياسية، وهي حزب جولكار (Golkar) والحزب الديمقراطي الإندونيسي (PDI) والحزب المتحد الإنمائي (PPP) التي تعدّ تمثيلا لتطلعات الإسلام السياسي لكن لا تظهر المطالب بإحياء ميثاق جاكرتا، ويصبح الوضع أكثر صعوبة للمسلمين بعد كل الانتخابات العامة في عهد نظام سوهارتو (Suharto) ممثلة بالحزب السياسي الإسلامي (PPP) المهمش بشكل متزايد، وأيضا من قبل القوميين من خلال الحزب الديمقراطي الإندونيسي (PDI)، خاصة بعد تشريع قانون المنظمات الجماهيرية عام ١٩٨٥م المطالب من جميع منظمات المجتمع المحلي في إندونيسيا أن تكون على أساس البانشاسيلا، حتى تتلاشى التطلعات الأيديولوجية السياسية الإسلامية من الساحة الوطنية. منذ ذلك الحين عاد فشل الفكر السياسي الإسلامي بشكل خطير، على الرغم من أن الحماسة للأيديولوجية السياسية الإسلامية لا تزال حيّة في بعض الاتجاهات الإسلامية.

ومع ذلك، هناك حقائق مثيرة للاهتمام قامت على إخفاء الطابع المؤسسي السياسي على الشريعة الإسلامية بشكل رسمي في عصر الإصلاح، سواء من خلال ميثاق جاكرتا أو تطبيق الشريعة في عدة مناطق، علمًا بأن في إندونيسيا منظمتين تمثلان التيار السائد أو أغلبية المسلمين،

---

[3] Ahmad Syafii Maarif, Islam dan Masalah Kenegaraan (Jakarta: LP3ES, 1996), p. 107; and Endang Syaifuddin Anshari, *Piagam Jakarta 22 Juni 1945* (Jakarta: Rajawali, 1986).

وغيرها من الكتب تناقش النضال السياسي للجماعات الإسلامية في بداية الاستقلال في إندونيسيا.

[4] M. Din Syamsuddin, *Islam dan PoIitiIk Era Orde Baru* (Jakarta: Logos, 2001), p. 152.

وهما المحمّدية[٥] ونهضة العلماء[٦] لا تدعم إضفاء الطابع الرسمي على تطبيق الشريعة الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بميثاق جاكرتا. كذلك القوى السياسية الكبيرة مثل حزب جولكار (Golkar) والحزب الديمقراطي الإندونيسي (PDI)، بالإضافة إلى غيرها من الفئات المجتمعية، بما في ذلك غير المسلمين[٧].

ويُفضي بنا البيان المتقدم إلى أن إلقاء الضوء لبيان هذه المشكلة لم تزل غير مدروسة دراسة علمية تبين شكل جمهورية إندونيسيا في ضوء الشريعة الإسلامية، وتحاول هذه الدراسة أن تكشف وتبين الحركات في قضية تكوين الدولة، فمنهم من يرى تبديل جمهورية إندونيسيا إلى دولة إسلامية وهناك من يرى الحفاظ على الوحدة الوطنية. فيسعى هذا البحث لكشف الغطاء عن هذه المشكلة ودراستها.

مشكلة البحث

إن إندونيسيا هي واحدة من الدول التي أغلب سكانها مسلمون بل أكبرهم عددًا في العالم، فإنها دولة لها نزعات عرقية وقبائلية وثقافية ودينية مختلفة، وليست دولةً إسلاميةً تنظم الحياة في دولة وفقاً للشريعة الإسلامية؛ فإن الدستور الإندونيسي هو البانتشاسيلا (Pancasila) التي أصبحت أيديولوجية الشعب الإندونيسي تنظم الحياة في الأمة والدولة. لكن من بداية عصر الإصلاح حتى الآن، ظهرت الحركات الإسلامية الناضلة لإضفاء الطابع الرسمي على تطبيق الشريعة الإسلامية في أنفاس الدولة.

---

[٥] أصدرت الرئاسة المركزية لمحمدية إعلاناً رسمياً بعدم دعم الجهود المبذولة لإحياء ميثاق جاكرتا؛ لأسباب جوهرية أو استراتيجية في سياق حياة المسلمين في إندونيسيا، والتي تتطلب بشكل أكثر تطبيق الشريعة الإسلامية من خلال القنوات الدعوية وتكوين المجتمع. انظر: وثيقة دائرية، Muhammadiyah Central Executive (No. 10/EDR/I.O/2002, 16 Auguts 2002).

[٦] وفي ١١ أغسطس ٢٠٠٠، رفضت نهضة العلماء أحكام المادة ٢٩ من التعديل الدستوري لعام ١٩٤٥ وديباجة دستور عام ١٩٤٥ الذي تضمن سبع كلمات من ميثاق جاكرتا؛ لأنها لم تكن لازمة سواء من نظرة تعاليم الإسلام الفلسفية أو التاريخية أو جوهر التعاليم الإسلامية. See *Tempo*, (No.13/XXX/5, 11 November 2001), p. 22.

[7] See *Tempo*, (No.13/XXX/5, 11 November 2001), pp.20-21.

وهذا يسمح لنا بطرح السؤال: هل يمكن استبدال دستور إندونيسيا بدستور مبني على الشريعة الإسلامية؟ ما يعني أن تصبح إندونيسيا دولة إسلامية. وما الذي يُقدَّم إذا لم يحافظ على الوحدة الوطنية مصحوبةً بمراعاة معظم الأحكام الشرعية وإقامة دين الله كافةً ويؤدي إلى ايقاع الدولة في هاوية الانفصال والحرب الداخلية؟

وهذه المسألة مع كثرة عرضها والبحث فيها بين ثنايا الكتب التاريخية والسياسية والعلوم الاجتماعية لا زالت لم تُعرض للبحث من الناحية الفقهية بشكل كاف. وهذا ما دعا الباحث إلى تناول الموضوع؛ حيث يحاول العثور على الإجابة عن الأسئلة المطروحة، ولن يفوت هذه الدراسة التعرض إلى المقارنة بين رأي التبديل ورأي البقاء والحرص باستخدام منظور الشريعة الإسلامية، ومن هذه الزاوية ارتأينا أن نتناول أدلتهم وحججهم مع الترجيح والحلول الشرعية.

ففي هذا البحث يحاول الباحث كشف الستار عن نشأة دولة إندونيسيا وتمام تأسيسها، وعرض مبادئها الأربعة، ومفهوم دستور فانتشاسيلا (Pancasila)، ودور المسلمين فيه. ويثني ببيان مفهوم نظام الحكم الإسلامي ومبادئه العامة، وتطبيقه في إندونيسيا الحديثة. ويثلث بتوضيح الآراء التي تدور حول شكل جمهورية إندونيسيا، من تبديلها إلى دولة إسلامية أو البقاء والحرص عليها ومناقشتها.

أسئلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول الأسئلة الآتية:

١. كيف نشأت دولة إندونيسيا؟ ومتى تم تأسيسها؟ وما أسسها الأربعة؟
٢. ما المراد بنظام الحكم الإسلامي، وما مبادؤه العامة، وكيف يطبق ذلك على إندونيسيا الحديثة؟
٣. ما الآراء الفقهية التي تدور حول شكل جمهورية إندونيسيا، من تبديلها إلى دولة إسلامية أو البقاء والحرص عليها؟ ومناقشاتها؟ وإصلاحها.

أهداف البحث

يرمي البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعريف بدولة إندونيسيا وتمام تأسيسها، وأسسها الأربعة.

٢. إبراز مفهوم نظام الحكم الإسلامي ومبادئها العامة، وتطبيقها على إندونيسيا الحديثة.

٣. توضيح الآراء الفقهية، ومناقشتها حول شكل جمهورية إندونيسيا، من تبديلها إلى دولة إسلامية أو إبقائها كما هي والحرص عليها.

أهمية البحث

يمكن إجمال أهمية هذا الموضوع في الأمور الآتية:

١. فهم مساهمات العلماء في موافقة تحديد الدولة بجمهورية إندونيسيا يساهم في منع التغافل عن التاريخ الطويل للعلماء في التحرير والتطوير لهذه الدولة والحفاظ عليها مع العمل الشاق.

٢. ويجدر التنويه بأن معرفة مكانة جمهورية إندونيسيا ونظامها الدستوري من منظور شرعي أمر في غاية الأهمية؛ لما تعلق به كثير من الأحكام الشرعية.

٣. دراسة شكل جمهورية إندونيسيا والشريعة الإسلامية، ستعطينا معلومات قيمة تتعلق بالقضايا الماسة لدستور جمهورية إندونيسيا والإسلام، وتوصلنا إلى نقطة اللقاء بين جمهورية إندونيسيا والشريعة الإسلامية، حتى لا يتساهل كل واحد في النظر إلى جمهورية إندونيسيا والإسلام بنظر عشوائي.

حدود البحث

إن هذا البحث محدد في استقصاء شكل دولة إندونيسيا ومناقشاتها، دون الاستغراق في مبحث أساس أيديولوجية الدولة. وفحص حالة تطبيق الشريعة الإسلامية فقط على الحركات الإسلامية لا غيرها من الحركات الوطنية. والمدة الزمنية التي ستتناولها الدراسة ستكون ما بعد استقلال إندونيسيا لمدة ٧٣ عامًا، من العام ١٩٤٥م حتى ٢٠١٨م.

منهج البحث

انطلاقاً من الموضوع وأهدافه، فالمنهجية التي يتوسلها البحث تعتمد على:

١. **المنهج الاستقرائي**: وذلك بجمع المعلومات المتعلقة بالبحث والنظر إليها، من مفهوم جمهورية إندونيسيا ونشأتها ووظيفتها والغرض منها. وإبراز مفهوم نظام الحكم الإسلامي ومبادئه.

٢. **المنهج التحليلي**: تحليل المعلومات المتعلقة بالموضوع من اجتهادات العلماء في موافقة تشكيل الدولة بجمهورية إندونيسيا، وبيان مكانة الدولة من منظور شرعي. وبيان الآراء التي تدور حولها، مع مناقشة تلك الآراء وبيان مدى توافقها وتعارضها مع الشريعة الإسلامية، وفهم تحديات تطبيق الشريعة الإسلامية في إندونيسيا.

الدراسات السابقة

بحسب اطلاع الباحث هناك العديد من الدراسات والبحوث والمقالات وغيرها تتعلق مباشرة بهذا البحث، ولكن أكثرها باللغة الإندونيسية والملايوية. وقد أُلفت العديد من الدراسات حول ميثاق جاكرتا ودار الإسلام وجيش الإسلام إندونيسيا (DI/Tll)، لكنها لا تتركز على الدراسة الفقهية إلا القليل[٨]، فإن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع تقع في أكثر من مجال من مجالات العلوم الإنسانية والتاريخية والسياسية. وإن دراسة شكل دولة إندونيسيا من منظور الشريعة الإسلامية التي أصبحت محور هذا الكتاب لم تنجز بشكل خاص ولا سيما بشكل عميق، ولا مناقشة الآراء حول جمهورية إندونيسيا بين البقاء والحرص عليها وتغييرها بدولة إسلامية وفق منظور الشريعة الإسلامية، ولا بيان مدى توافقها وتعارضها مع الشريعة الإسلامية. ومن الدراسات ما يأتي:

---

[٨] ومن أبرز البحوث والدراسات حول DI/TII:

C. Van Dijk, *Darul Islam: Sebuah Pemberontakan*, translation, (Grafrti, Jakarta. 1983); and Nazaruddin Sjamsuddin, *Pemberontakan Kaum Republik: Kasus Darul Islam Aceh*, (Graflti, Jakarta, 1990); and Holk H. Dengel, *Darul lslam dan Kartosuwlrjo: "Angan-Angan yang Gagal"*, translation, (Jakarta, Sinar Harapan); and Karl D. Jackson, *Kewibawaan Tradisional, Islam, dan Pemberontakan: Kasus Darul Islam Jawa Barat*, translation, (Jakarta, Grafiti, 1990); and Gonggong, Anhar, 2004, *Abdul Qahhar Mudzakkar Dari Patriot Hingga Pemberontak*, Yogyakarta, Ombak.

أما ما تعلق بميثاق جاكرتا، فمن أبرزها:

Anshari, Endang Saifuddin, *Piagam Jakarta 22 Juni 1945*, (Rajawali Pers, Jakarta, 1986).

ركزت هذه الدراسات على دراسة DI/TII وميثاق جاكرتا، ولم تناقش بالتحديد حركة تنفيذ الشريعة الإسلامية.

تطالعنا في تصانيف القدامى كتاب **نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور**[٩] للأستاذ السيد أبو الأعلى المودودي. وهذا عبارة عن مجموع خمس رسائل للمودودي هي: نظرية الإسلام السياسية، منهاج الانقلاب الإسلامي، القانون الإسلامي وطرق تنفيذه، تدوين الدستور الإسلامي، وحقوق أهل الذمة في الإسلام. بالإضافة إلى الرسالة السادسة عن "المبادئ الأساسية للدولة الإسلامية"، كتبها مجموعة من علماء باكستان منهم المودودي.

تكلم في الرسالة الأولى عن نظرية السياسة الإسلامية التي ينبغي أن لا نغفل عنها أبداً، فالإسلام ليس بمجموعة من الأفكار المبعثرة والطرق المتفرقة للعمل، بل هو نظام جامع محكم أسس على مبادئ حكمية متقنة. وتحدّث في الثانية عن منهاج الانقلاب الإسلامي الذي ساهم في تكوين الدولة الإسلامية، والتي أصبحت اليوم حديث الناس في محافلهم، ولكنهم لا يعلمون طرق إيجادها وإبرازها إلى الوجود. ثم في الثالثة أسهب في الحديث عن القانون الإسلامي وطرق تنفيذه، فنادى بإحياء نظام الإسلام وتطبيق قانونه في العصر الحاضر، وتساءل عن مدى تطبيق قانون قد مرّ عليه فترة أربعة عشر قرناً ملائماً لمجتمع اليوم وصالحاً تطبيقه في دولة عصرية؟ وكيف له أن يسد حاجاتها ويحقق مطالبها؟. وناقش في الرابعة كيفية تدوين الدستور الإسلامي، فذكر أن هذه القضية يجب فهمها ومعرفة طبيعتها ووعيها على أن يكون الدستور الإسلامي دستور هذه البلاد؛ لأن الدستور الإسلامي لم يدوّن حتى الآن لاقتباسهم الدستور من قوانين الغرب. وأحاط في الخامسة بحقوق أهل الذمة في الإسلام مبيناً مدى التزامهم بحكم الشرع، والواجبات التي يفرضها الشرع الحنيف لصالح رعاياه من غير المسلمين. ثم في السادسة ذكر المبادئ الأساسية للدولة الإسلامية مبيناً الركائز التي تساهم في بناء هذا الصرح كالكتاب والسنة النبوية والحسنات والأخوة والاتحاد بين المسلين لتدرأ عنه الإقليمية والعنصرية والشعوبية. وهذا عرض وجمع له قيمة بارزة، وسيحاول الباحث التعرض لهذا الكتاب مركزاً بما يتعلق بقضية تكوين الدولة وتدوين الدستور الإسلامي.

---

[٩] أبو الأعلى المودودوي، **نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور**، (جدة: الدار السعودية، د.ط، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

ومن الدراسات كتاب من **فقه الدولة في الإسلام، مكانتها، معالمها، طبيعتها**[١٠]، ليوسف القرضاوي، وهذا الكتاب تعبير عن فقه الدولة في الإسلام: ما مكانتها؟ ما حكم إقامتها؟ وما معالمها المميزة لها؟ وما طبيعتها؟ أهي دولة مدنية ملنزمة بالإسلام أم دولة ثيوقراطية دينية كهنوتية؟ وكيف نرد على من يزعمون أنها دولة دينية تحكم بالحق الإلهي؟ وما موقفها من التعددية والديمقراطية، ومن المرأة، ومن غير المسلمين؟ وهل يجوز لأي جماعة إسلامية أن تشارك في الحكم في دولة علمانية؟ إلى آخر هذه القضايا الحساسة والمهمة. وبهذا يكون الكتاب إضاءة لهذه القضية الكبرى، وردًا على بعض الشبهات المثارة، وبيانًا للموقف الوسط بين الجامدين والجاحدين.

وأكّد المؤلف أن الإسلام كما يسعى إلى بناء الفرد الصالح والأسرة الصالحة والمجتمع الصالح كذلك يسعى إلى بناء الدولة الصالحة. والدولة في الإسلام ليست صورةً من الدول التي عرفها العالم قبل الإسلام أو بعده، إنها دولة متميزة عن كل ما سواها من الدول بأهدافها ومناهجها ومقوماتها وخصائصها، فهي دولة مدنية مرجعها الإسلام، وهي دولة عالمية؛ لأن لها رسالة عالمية، إنها دولة فكرة وعقيدة، تذوب فيها فوارق الأجناس والأوطان والألسن والألوان، حيث يوحد بين أبنائها الإيمان بإله واحد، ورسول واحد وكتاب واحد، ويجمع بينهم قبلة واحدة، وشعائر واحدة، وشريعة واحدة، وآداب واحدة، وبهذا تتكوّن منهم أمة واحدة تقوم على توحيد الكلمة المنبثق من كلمة التوحيد.

وتميز هذا الكتاب بعرض المناقشات والمقارنة بين الدولة الإسلامية والثيوقراطية والديموقراطية، وبيان موقف الإسلام من القضايا الدولية المعاصرة إلا أنه ليس فيه بحث عن الجمهورية الإندونيسية.

والكتاب الذي أثار قضية تطبيق الشريعة الإسلامية من قبل كورنيوان زين (Kurniawan zein) وشريف الدين (Syarifuddin) بعنوان **"نعم، للشريعة الإسلامية، لا، للشريعة الإسلامية"**[١١]. يحتوي الكتاب على مجموعة من الكتابات التي تمثل إيجابيات وسلبيات تنفيذ ميثاق

---

[١٠] يوسف القرضاوي، **فقه الدولة في الإسلام**، (بيروت: دار الشروق، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

[11] Kurniawan Zein and Sarifuddin H.A., (editor), *Syariat Islam Yes Syariat Islam No* (Jakarta: Paramadina, 2001).

جاكرتا والشريعة الإسلامية في إندونيسيا التي ظهرت في بداية عصر الإصلاح. فبيّن الكاتب باستقطاب الإسلام إلى ثلاثة اتجاهات: الأول أولئك الذين يدعمون المشروع دعمًا كاملًا، والثاني من فهموه لكنهم لم يدعموه، والثالث من رفض إضفاء الطابع الرسمي على تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد. وهذا الكتاب كمجموعة من الكتابات؛ لا تقدم صورة مركزة للمشكلة التي ستعرض مناقشتها في هذه الرسالة فقد وصفتها جزئيًا أو فقط أجزاء معينة.

وهناك دراسة أخرى لخمامي زاده (Khamami Zada) باسم "**الإسلام الراديكالي: نضال المنظمات الجماهيرية الإسلامية المتشددة في إندونيسيا**"[١٢]، بحث لنيل درجة الماجستير في جامعة إسلامية حكومية (UIN) شريف هداية الله بجاكرتا. ويقتصر على عرض الملف الشخصى لحركات الإسلام التي أطلق عليها زاده اسم الإسلام الراديكالي، وهي مجلس مجاهدي إندونيسيا (MMI) وجبهة المدافعين عن الإسلام (FPI) وحزب التحرير الإندونيسي (HTI). فهذا الكتاب لا يبرز حركة تطبيق الشريعة الإسلامية في إندونيسيا، ويميل هذا الكتاب إلى تقديم صورة سلبية (نمطية) لمجموعة إسلامية يوصفها بالراديكالية، والكاتب لم يكن كافيا في توضيح دور هذه المنظمات في تشريع تطبيق الشريعة الإسلامية في إندونيسيا، كما لم يتطرق بشكل واضح إلى تحليل خططها من منظور الشريعة الإسلامية، مما سيناقش في هذه الرسالة.

ومن الدراسات الثرة في هذا المجال ما قدّمه هارتونو ماردجونو (Hartono Mardjono)، بعنوان "**تطبيق الشريعة الإسلامية في السياق الإندونيسي**"[١٣]، هذا عبارة عن مجموعة من المقالات كتبها خلال حياته. ومن المثير للاهتمام أن الأوراق تم تنظيمها بطريقة تجعلها رابطة قوية ككتاب يركز على مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية في سياق إندونيسيا حسب العنوان.

تمكن قوة هذا الكتاب في العرض المنهجي لعملية تنفيذ القيم الإسلامية في الجوانب القانون والسياسة ومؤسسات الدولة في إندونيسيا حتى الآن. وفي الجانب القانوني، يبرز هذا الكتاب

---

[12] Khamami Zada, *Islam Radikal: Pergulatan Ormas-Ormas Islam Garis Keras di Indonesia*, (Jakarta: Teraju, 2002).

ففي هذه الدراسة، تصنف المنظمات الجماهيرية التي تقدم ميثاق جاكرتا وتطبيق الشريعة الإسلامية أنها حركات إسلامية راديكالية، كوجهات نظر الأصولية الإسلامية.

[13] Hartono Mardjono, *Menegakkan Syariat Islam dalam Konteks Keindonesiaan*, (Bandung: Mizan, 2002).

الشريعة الإسلامية في مؤسسة القانون الوطني، بدءًا من العملية، والعقبات أمام التوقعات. بينما في الجانب السياسي، يركز هذا الكتاب على مناقشة الدور والوظائف السياسية في إنفاذ الشريعة الإسلامية، بما في ذلك موقف المسلمين في الخريطة السياسية الإندونيسية. هناك أيضا جانب من جوانب مؤسسة الدولة، وتم تسليط الضوء عليه في هذا الكتاب عن مدى تنفيذ القيم الإسلامية في أداء مؤسسة الدولة في إندونيسيا.

فالجوانب الثلاثة المذكورة لها علاقة وثيقة بهذه الدراسة، لذلك هذا الكتاب سيكون مرجعا مهما لكتابة هذه الرسالة. ومع أهمية الكتاب، إلا أنه لم ينظر للقضية بمنظور الشريعة الإسلامية، بل بمنظور القانونية والسياسية ومؤسسة الدولة.

ودراسة أخرى ليوننتو (Yunanto) وزملائه في عام ٢٠٠٢م، وسجلت النتائج بعنوان "**الحركة الإسلامية المتشددة في إندونيسيا وجنوب شرق آسيا**"[١٤]. ركزت هذه الدراسة على الدراسات الميدانية حول جيوش الجهاد أهل السنة والجماعة (LJAW)، وجبهة المدافعين عن الإسلام (FPI)، وحزب التحرير الإندونيسي (HTI)، وجبهة المدافعين عن الإسلام سوراكارتا (FPIS). وعلاوة على ذلك، فإن هذه الدراسة لم تقم على بيان حركة تطبيق الشريعة الإسلامية. واقتصرت البحوث في الكتاب على الدراسة السياسية والأمنية، ويرى الكاتب أن حركة المقاومة الإسلامية باعتبارها ظواهر اجتماعية وسياسية تعارض السلطة والقانون المعمول، فلم تقدم هذه الدراسة صورة كاملة لجذور ومظاهر وديناميات هذه الحركات الإسلامية ككل.

وأيضاً كتاب بعنوان "**الشريعة الإسلامية في إندونيسيا، وتطبيقاتها في المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية**"[١٥]، لمحمد إقبال (Muhammad Iqbal) وأزهري أكمل تاريجان (Azhari Akmal Tarigan)، وهو مجموعة من الكتابات تحتوي على دور على الكتاب "نعم، للشريعة الإسلامية، لا، للشريعة الإسلامية" يحتوي على مناقشة حول تطبيق الشريعة الإسلامية في إندونيسيا. وفكرة هذا الكتاب تسعى إلى أن إيجابيات وسلبيات تطبيق الشريعة الإسلامية لا تقبل

[14] S. Yunanto et al., *Gerakan Militan Islam di Indonesia dan di Asia Tenggara*, (Jakarta: Friedrich-Ebert Stiftung, 2003).

[15] Muhammad Iqbal and Ahar Akmal Tarigan, (editor), *Syariat Islam di Indonesia: Aktualisasi Ajaran dalam Dimensi Ekonomi, Politik, dan Hukum* (Jakarta: Misaka Gaiiza, 2004).

وإن النقاش حول تطبيق الشريعة الإسلامية في الحياة السياسية موضوع من موضوعات هذا الكتاب.

النقاش؛ لأن تطبيق الشريعة الإسلامية كان في جوهره طويل الأمد في واقع حياة الشعب الإندونيسي، من خلال التوفيق بين طموحات المسلمين في التشريع، وحياة الشعب الإندونيسي في المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية.

لا يناقش الكتاب بالتحديد حركة تطبيق الشريعة الإسلامية، بل مجرد شظايا الفكر. ويبدو أنه خارج عن تركيز الموضوع. ومع أهمية الكتاب، إلا أنه لا تقدم وجهة نظر محددة حول المشكلة، ولم يحللها من منظور الشريعة الإسلامية التي سنقوم بدراستها في هذه الرسالة.

ومن الدراسات السابقة التي تناولت كشف الحركات الإسلامية ما قام بها جمهري (Jamhari) وجاجاغ زهراني (Jajang Jahroni) من جامعة إسلامية حكومية (UIN) شريف هداية الله بجاكرتا. بعنوان "**حركات الراديكالية السلفية الإندونيسية**"[١٦]. توضح وتكشف هذه الدراسة حركة مجلس مجاهدي إندونيسيا (MMI)، و"لاسكار" أو جيوش جهاد (LJ)، وجبهة المدافعين عن الإسلام (FPI)، وحزب التحرير الإندونيسي (HTI) كحركة إسلامية راديكالية في سياق الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع الإسلامي في إندونيسيا. ولكنها كالدراسات السابقة، لا تقوم على دراسة حركة تطبيق الشريعة الإسلامية ومناقشاتها، على الرغم من أن في توصفيها للحركات الإسلامية المتطرفة بأنها "السلفيون الراديكاليون" يعطينا وصفا كاملا عنها.

ونجد أيضا في هذا المسار للدكتور محمد سليم العوا كتابه "**في النظام السياسي للدولة الإسلامية**"[١٧]، ويتناول فيه العديد من القضايا المثارة الآن، مثل: موقف الإسلام من الأحزاب السياسية، وحدود العلاقة بين الدين والدولة والعلماء والحكم في الدولة الإسلامية العصرية، وأيضا معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية المعاصرة. حيث بدأ الدكتور بتوضيح الحالة السياسية في الجزيرة العربية قبل الإسلام، فنشأة الدولة الإسلامية ثم نظام الحكم بعد وفاة الرسول وظهور الفرق السياسية. ويتناول بعد ذلك الحكومة وغايتها في الإسلام والقيم السياسية الإسلامية والقيم الدستورية الإسلامية. ثم يبحث في النظم الإسلامية السياسية الحديثة وتطور الفكر السياسي الإسلامي في المئة سنة الماضية من خلال الأفغاني ومحمد عبده وحسن البنا وسيد قطب وحسن

[16] Jamhari and Jajang Jahroni, *Gerakan Salafi Radikal di Indonesia*, (Jakarta: RajawaIi Press, 2004).

[١٧] محمد سليم العوا، **في النظلم السياسي للدولة الإسلامية**، (القاهرة: دار الشروق، ط٢، ٢٠٠٦م).

العشماوي وحتى حزب الوسط. ويتضمن آراء الكاتب الخاصة بالنظام السياسي الإسلامي والتي وافق فيها بعض من سبقوه أو لحقوه، واجتهد هو فيها مثبتاً أدلتها التي تؤيّدها من وجهة نظره، مع نقد الآراء المغايرة. لا يقتصر الكاتب على آراء المذهب السني فقط ولكنه يتضمن آراء المذهب الشيعي أيضا، وهو يتضمن رؤية تحليلية لدستور الجمهورية الإيرانية، وفكرة ولاية الفقيه.

وقد كانت لهذا الكتاب الزيادة والفضل في تبصرة الباحث بمفهوم نظام الحكم في الإسلام، إلا أنها تختلف عن مجال البحث وتحقيق مناطه عن موضع الدراسة هنا؛ لأنه نظرية عامة، ولم تتقيد بأي دولة، بينما هذا البحث جعل جمهورية إندونيسيا موضوعاً رئيساً للدراسة.

ومن أبرز الكتب التي تناولت موضوع الحركات الإسلامية ما قدّمه الدكتور هيدار ناصر (Haedar Nashir) تحت عنوان "**حركة الشريعة الإسلامية: إعادة إنتاج السلفية الأيديولوجية في إندونيسيا**"[١٨]، تناول فيه زيادة تحسينات عن الكتاب السابق المعنون "حركة الشريعة الإسلامية: الاستنساخ السلفي الأيديولوجي في إندونيسيا" الذي نُشر في عام ٢٠٠٧م، والكتاب بحث لنيل درجة دكتوراه في علم الاجتماع في الدراسات العليا بجامعة كاجاه دودوك (UGM) بجوكجاكارتا. وفي مايو عام ٢٠١٣م بتغيير طفيف في بنية الكتابة وإضافة بعض المواد لتحسين المناقشة عاد نشر هذا الكتاب بعنوان "الشريعة الإسلامية: استنساخ السلفية الأيديولوجية في إندونيسيا" للناشر ميزان باندونغ.

فهو من أهم الكتب التي تكشف مفهوم الأيديولوجية والحركة للشريعة الإسلامية في إندونيسيا، بدءًا من حركة DII / TII في الحقبة الماضية حتى حقبة الإصلاح التي شهدت الازدهار وتجلى في حركات HTI، KPPSI، MMI، PKS. لذلك، يستحق هذا الكتاب أن يكون مرجعاً لأي شخص مهتم بدراسة الإسلام في إندونيسيا.

كذلك يعطي هذا الكتاب تحذيراً حول مستقبل كيان المحمدية وجامعة نهضة العلماء الذين يفتخرون بأنهم التيار الرئيس للإسلام المعتدل في إندونيسيا. حيث يقول هيدار: "إن وجود حركة الشريعة الإسلامية بطابعها وتوجهها في شكل "السلفية الأيديولوجية" تحد للمجموعات الإسلامية المعتدلة المتوسطة والمجموعات السائدة وغيرها من الجماعات المجتمعية في بناء توازن جديد وسط

[18] Haedar Nashir, *Islam Syariat: Reproduksi Salafiyah Ideologis di Indonesia*, (Bandung: Mizan, 2013).

جميع الاتجاهات المتطرفة، على حد سواء في الحياة الدينية والوطنية". فالكتاب في غايته قَيِّم جداً من حيث العرض والكشف، إلا أن هذا الكتاب يختلف عن الدراسة، فدراسة هذا الكتاب قامت على دراسة العلوم الاجتماعية لا على دراسة فقهية.

كما أن هناك من تناول دراسة البانتشاسيلا (Pancasila) مثل أحمد الفاروق عبد الحميد في دراسة له بعنوان "**البانتشاسيلا في ضوء مقاصد الشريعة**"[١٩]، وهو بحث لنيل درجة الماجستير في الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا. تناولت دراسة البانتشاسيلا من المنظور المقاصدي ومناقشتها، وبيان تناوع التفاسير والأفكار حول البانتشاسيلا؛ لأنه لم يوجد التفسير الرسمي المتضمن قوة القانون بأن يكون ذلك التفسير مرجعاً أساسياً قانونياً بحيث يعاقب من خالفه، كما تعرّض بالذكر لأوجه الاختلاف بين علماء السياسة الشرعية في البانتشاسيلا، وهم على طرفي نقيض، فمنهم من ذهب إلى أنها توافق الشريعة الإسلامية، ومبادؤها تمشي مع معاني الإسلام، ومنهم من قال إنها تتضمن مفهوم الطاغوت والأفكار الليبرالية والعلمانية والديمقراطية الغربية.

وذكر الكاتب أوجه الاختلاف والاتفاق بين البانتشاسيلا والشريعة الإسلامية، فتختلفان في ثلاثة أوجه؛ أولها: إن الشريعة الإسلامية تستنبط من الوحي الإلهي، بينما البانتشاسيلا تستمد من عقول البشر وعرف وعادات المجتمع الإندونيسي. ثانيها: إن الشريعة وضع إلهي، بينما البانتشاسيلا وضع بشري. ثالثها: تمتاز الشريعة عن البانتشاسيلا في الكلية والجزئية، فالشريعة لا تقبل التغيير والتعديل وشاملة لجميع البشر، بينما البانتشاسيلا هو قواعد مؤقتة تمشي مع حال شعبها المؤقت، وتستوجب التغيير كلما تغير حالهم. أما الوجه الجامع أن المبدأين عبارة عن القواعد والمبادئ التي تهدف إلى تحقيق المصالح ودرء المفاسد، مع العلم أن الشريعة في حقيقتها تتجاوز كونها مبادئ مجردة إلى كونها خطابا للناس كافةً، وكما أن كليهما وُضعا لتنظيم الجماعة.

فهذة الرسالة في غايتها قيّمة جداً تساعد الباحث في معرفة تفاسير البانتشاسيلا ومدى موافقها ومخالفتها مع الشريعة الإسلامية، إلا أنها لم تتطرق إلى مبحث شكل الدولة، ومناقشة الآراء

---

[١٩] أحمد الفاروق عبد الحميد، **البانتشاسيلا في ضوء مقاصد الشريعة**، (كوالالومفور: الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، ٢٠١٨).

الفقهية التي تدور حولها، فتلك العناصر هي ما يأمل الباحث أن يستجلي أبعادها في الفصول القادمة.

وبعد عرض أهم الدراسات السابقة التي تيسّر للباحث الاطلاع عليها، يتبين لنا أن معظم الدراسات تتركز على شكل جمهورية إندونيسيا عمومًا، فالدراسة المركزة في قضية شكل جمهورية إندونيسيا بمنظور الفقه الإسلامي تعد موضوعًا جديدًا وقليل أن توجد كبحث منفرد، وبعضها إنما أتى كنظرية عامة، ولم تتقيد بأي دولة.

فهذه الرسالة هي محاولة علمية على تأييد ما قد تأسّسته الدراسات السابقة وملء الفراغات والنقصان الموجود بقدر الإمكان، فسيحاول البحث بهذه الرسالة بشكل أكثر تحديدًا ووصفًا وتوضيحًا للحركات حول شكل جمهورية إندونيسيا، والمقارنة بينهم باستخدام منظور الشريعة الإسلامية، بإبراز أدلتهم وحججهم، وبمحاولة تجنب الصور السلبية لتلك الحركات. وفي هذا المقام، فإني لا أنسى الدراسات التي سبقتني، فقد كان لها الزيادة والفضل في إضاءة الطريق. فنسأل الله تعالى أن يوفقنا في الأعمال ويمدّ علينا بمدده وعونه، إن الله على كل شيء قدير.